حظوظ هجرة الطلاب إلى الخارج
ملامح فصل جديد من أزمة «النموذج»

حكمت غصن

كلّ سنة، يستعدّ عدد كبير من الطلّاب في لبنان لمغادرة البلاد بهدف استكمال التحصيل العلمي في الخارج. وذلك بالطبع بعد أن يكونوا قد اصطفوا على أبواب السفارات لأشهر قبل الحصول على «التأشيرة». ليس هذا سوى مظهر واقع مفروض على الشباب اللبناني منذ عقود، إذ يُدفع قسم كبير من جيل لترك وطنه بكثافة، بهدف تحقيق طموحات استكمال التحصيل العلمي والتخصّص في الدراسات العليا، وبالطبع محاولة توفير فرص عمل في الخارج، أو (ربّما) تحسين الشروط للعمل في لبنان، في ظلّ هذا النزف البشري المُتعاظم. لقد شهدت هذه الحركة ازدياداً لافتاً في السنوات الأخيرة، إلّا أنها باتت موضع تساؤل نتيجة التغيّرات الكبيرة التي يشهدها العالم والأزمات الاقتصادية والسياسية في الغرب تحديداً. فما هي أفق هذه الحركة، وما سيكون الانعكاس على واقع الشباب في لبنان؟

وجهة الطلاب: الأقطاب عديدة ومختلفة

تشكّل الدول الأوروبية، ولا سيّما فرنسا، الوجهة الأهمّ للطلاب في لبنان، وذلك لأسباب عدّة أهمّها نظام التعليم وتشابه المنهج بين الجامعة اللبنانية والجامعات الفرنسية الرسمية (نظام LMD)، ما يسهّل عملية الانتقال دون عقبات تذكر (كمعادلة الشهادة أو خسارة أعوام دراسية مثلاً)، خصوصاً أن هذه العملية باتت منظّمة بشكل سهل نسبياً عبر موقع CampusFrance الرسمي التابع للجهات الفرنسية.

انجل بوليغان ـ المكسيك

وبات الطلاب يتناقلونها كثيراً ويكتسبونها ممّن سبقهم. أضف اللغة والكلفة المقبولة نسبياً للتحصيل العلمي في فرنسا (خارج العاصمة باريس وعدد من المدن كستراسبورغ مثلاً).

من الوجهات المعروفة أيضاً، الولايات المتّحدة الأميركية والمملكة المتّحدة، وهما في غالبية الحالات تمثّلان وجهة طلاب الجامعات التي تعتمد النظام الإنغلوسكسوني (كالجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية)، وذلك نتيجة سهولة التبادل الأكاديمي كما اللغة. الجدير بالذكر، أن وجهة الطلاب إلى روسيا عادت لتتصاعد في الآونة الأخيرة بعد أن تراجعت لفترة (لكنها لم تتوقّف بالمطلق)، خصوصاً مع عودة برامج المنح الدراسية وتصاعد وتيرتها بالتزامن مع الصعود الاقتصادي والسياسي لدول الشرق وعدد من دول أوروبا الشرقية (مثل بلاروسيا)، واللافت في السياق نفسه، بداية بروز توجّه طلابي نحو الصين التي سطع نجمها في العلوم والتكنولوجيا والصناعة، وذلك عبر تقديم عدد من المنح. وأيضاً يوجد توجّه طلّابي نحو كوبا لدراسة الطبّ بشكل رئيس.

أسباب الرحيل معروفة

إنّ أسباب هجرة الشباب والطلاب في لبنان، كما أسباب تضخّمها في الآونة الأخيرة، معروفة وقد تُختصر بأزمة النظام اللبناني واقتصاد البلاد المتهاوي بنحو خطير، ولا سيّما في السنوات الأخيرة، ما ينعكس تكبيلاً لتطوّر التعليم والعلم في لبنان، ولا سيّما في الجامعة اللبنانية الرسمية، التي تتعرّض لتدمير مُمنهج منذ سنوات، لمصلحة الجامعات الخاصّة التي تدرّ الربح لبعض رجال المال والمصارف عبر القروض والفوائد، وتحصر التعليم في طبقة معيّنة من الطلاب وتحرم الفئات الأكثر ضعفاً وأقلّ دخلاً. أضف إلى ذلك، أنّ الدراسات العليا، ولا سيّما في علوم المادة والطبيعة، تعاني من قيود ضخمة نتيجة شحّ التمويل البحثي وغياب التكنولوجيا الضرورية في لبنان، ما يفرض على أطروحات الدكتوراه، في أحسن الأحوال، أن تكون ضمن برامج تعاون مع جامعات الدول المتقدّمة. وفي الوقت نفسه، يدفع هذا الضعف طلاب الماجيستير نحو الغرب لتنفيذ مشاريع التخرّج في مختبرات أكثر تطوّراً وإيجاد أطروحات دكتوراه ممولة كلّياً.

إنّ الانخفاض المخيف لفرص العمل في لبنان، بما يعنيه ذلك من تدمير لآفاق الشباب ببناء حياة كريمة ومستقرّة في وطنهم، يدفع إلى البحث عن مسارات الهجرة لتأمين الحاجة إلى عمل وراتب، وتحقيق دور اجتماعي ومعنوي يطمحون إليه (ما لا يقلّ أهمّية عن الراتب والرعاية الاجتماعية والصحّية). وما زاد من حركة هجرة الطلّاب في الفترة الأخيرة، الإغلاق شبه الكامل لفرص الهجرة إلى الغرب بحثاً عن عمل بعد التخرّج من الجامعات اللبنانية، وهذا دفع الكثير من الشباب إلى الالتفاف على هذه القيود عبر الرحيل المبكّر والتخرّج من جامعات غربية لزيادة فرص إيجاد عمل في تلك البلاد. وعلى الهامش، لا يمكن الإنكار أن عدداً لا بأس به من الطلاب يسعى للرحيل إلى الخارج هرباً من الضغط الاجتماعي واليومي في لبنان، الناتج من ارتفاع كلفة الحياة، في ظلّ غياب البنية التحتية والخدمات والتنظيم والأمن والأمان، كما تفكّك العلاقات الاجتماعية والإنسانية، ما يؤدّي إلى القلق والتوتّر المستمرّ، كما الأمراض الجسدية والأزمات النفسية والاجتماعية.

هل يشكّل الرحيل حلّاً جذرياً؟

إنّ استمرار حركة الرحيل بشكلها الحالي وسهولتها النسبية ووتيرتها المرتفعة، بات موضع تساؤل وشكّ بعد أزمة 2008 الاقتصادية في الغرب، وما نجم عنها من أنعكاسات سلبية في القطاعات كافّة. فإذا اعتبرنا أنّ الهجرة حلّ مطروح لفتح الأفق أمام مستقبل الشباب، فإنّ أحد أبوابه أغلق بُعيد الأزمة، وهو باب الهجرة بحثاً عن عمل في الغرب.

اليوم، بعد تطوّر الأزمة وتفاقمها في ظلّ غياب أي حلّ جذري من منطلق ليبرالي، بدأت الديَران تلتهم القطاع الأكاديمي والتربوي. هذا الانعكاس السلبي للأزمة، الذي يؤدّي إلى تقييد التطوّر العلمي في الغرب وتكبيله، سينعكس بالضرورة على حركة هجرة الطلاب من لبنان ومختلف الدول المماثلة، وقد بدأ ذلك بالظهور عبر خفض عدد الاختصاصات التي يحقّ للطالب أن يترشّح إليها عبر موقع CampusFrance في مرحلة الماجيستير مثلاً (من 10 اختصاصات إلى 7)، وبالطبع قد يستمرّ هذا التقييد بنحو مباشر أو غير مباشر، في ظلّ طروحات السلطة الفرنسية الآخذة برفع معايير وشروط انتساب الطلاب إلى الاختصاصات، كما بزيادة شروط فتح الاختصاصات وفقاً للعدد. ومن جانب آخر، إنّ خفض تمويل البحوث سينعكس بالضرورة صعوبة في إيجاد منح لأطروحات الدكتوراه، ما سيدفع عدداً مهمّاً من الطلاب اللبنانيين إلى العودة إلى البلاد من دون تحقيق كلّ طموحاتهم في التحصيل الأكاديمي، ومن الممكن أن يؤدّي ذلك إلى خفض التعاون المشترك بين جامعات لبنان وجامعات الغرب، بما قد ينعكس على عدد أطروحات الدكتوراه المشتركة المرجّح أن تنخفض في هذه الحالة.

وفي جوانب أخرى، إنّ ارتفاع نسب البطالة في الغرب، وتراجع فرص العمل، سينعكسان سلباً على فرصة استقرار المغتربين في هذه البلاد، ولكن الأخطر يكمن في صعود الحركات القومية واليمينية المتطرّفة، كمظهر من مظاهر الأزمة الاقتصادية والسياسية الغربية، ما يمكن أن يؤدّي إلى تقييد أكبر لحركة الهجرة.

خلاصة

إنّ الأسباب المذكورة آنفاً، تنذر بأنّ منفذاً من منافذ الشباب في لبنان بات مهدّداً بالإغلاق، وهذا أحد أوجه الارتباط الدائم للاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الغربي، وتأثّره السلبي به، حيث إنّ تراجع فرص الهجرة سيتزامن مع ارتفاع نسب البطالة في لبنان بشكل رهيب، كما ارتفاع نسبة انغلاق الأفق وبالتالي اليأس، وما يتبعه من أزمات اجتماعية ونفسية ستؤدّي إلى تفكّك المجتمع وتدميره بشكل أكبر. ووفق عالم النفس السوفياتي الكسندر لوريا «إذا انهارت صورة المستقبل أو الهدف الماثل أمام العين والعقل، ينهار عقل الإنسان ويتخبّط نشاطه، فيسود عالمه التفكّك والفوضى العاطفية والفكرية».

تكشف مسألة هجرة الطلاب وأفاقها جانباً من الجوانب المظلمة للمنظومة المتناقضة في لبنان، أي النظام اللبناني الرأسمالي التابع، القائم على مراكمة الثروات في يد قلّة قليلة على حساب المجتمع بأكمله، والريع مقابل تدمير القطاعات المنتجة، وتصدير الشباب والطاقات البشرية مقابل استيراد كلّ شيء آخر... ولا تبدو الخيارات كثيرة في ظل الأزمة القائمة اليوم، فإمّا التغيير نحو التنقيض الاقتصادي والسياسي الذي يقوم على التوزيع العادل للثروة والاقتصاد المُنتج، وعلى بناء دولة قوية قادرة على تأمين العلم والدور والقيمة لأبنائها، وإيجاد فرص العمل وتوفير الأمان والرعاية الاجتماعية والخدمات لشعبها، وإمّا المزيد من التفكّك والفوضى والانهيار.

رفع رسوم التسجيل على الطلاب الأجانب في فرنسا

في إطار سياسات تكبيل حركة الهجرة بهدف التعلّم، نشرت صحيفة «لو موند» الفرنسية يوم الاثنين 19 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي تقريراً بعنوان «جامعات: على الطلّاب الأجانب أن يدفعوا أكثر»، ولخّصت فيه استراتيجية رئيس وزراء فرنسا الحالي إدوار فيليب «الجذّابة للطلّاب الأجانب»، التي أعلنها خلال اللقاء الجامعي للفرنكوفونية، والتي تقضي برفع رسوم التسجيل الجامعية السنوية على الطلّاب خارج الاتحاد الأوروبي من 170 يورو إلى 2770 يورو لمرحلة الإجازة، ومن 243 يورو إلى 3770 يورو لمرحلة الماجيستير، ومن 380 يورو إلى 3770 يورو لمرحلة الدكتوراه. وعبّر فيليب عبر حسابه على تويتر عن «ثورية» استراتيجيّته التي «ستجعل جاذبية فرنسا قائمة على الخيار الحقيقي والرغبة الحقيقية والامتياز بدلاً من شبه المجّانية» على حدّ قوله، ثمّ أضاف في تغريدة لاحقة أنّ «الطالب الأجنبي الثري يأتي إلى فرنسا ويدفع الرسوم نفسها التي يدفعها الطالب الفرنسي الأقل ثراءً، الذي تقطن أسرته في فرنسا منذ سنوات وتعمل وتدفع الضرائب. هذا غير عادل». مضيفاً هاشتاغ بعنوان «أهلاً بكم في فرنسا». إنّ هذه السياسات المُجحفة والمصحوبة بشعارات متناقضة مع حقيقتها، لا تعبّر إلّا عمّا كان متوقّعاً. إفلاس النيوليبرالية والمركز الغربي، وتفاقم أكبر للتناقضات، وكسر نمط العلاقات التي سادت إبّان حقبة العولمة، وضغط وانفجارات اجتماعية أكبر في دول الأطراف التابعة.

اقتصاد السوء

الهجوم الطبقي على الأجور

محمد زبيب

ليس مستغرباً أو مفاجئاً أن تخرج أصوات ناعقة، في ذروة «الأزمة» الراهنة، تدعو إلى تخفيض معاشات الموظّفين والمتقاعدين في إدارات الدولة وهيئاتها التعليمية وأسلاكها العسكرية والأمنية والعودة إلى سياسة تجميد الأجور في القطاعين العامّ والخاصّ. ففي كلّ زمان ومكان، عندما يواجه رأس المال مخاطر أو ضغوط أو توقّعات بانخفاض الأرباح أو طروحات بزيادة الاقتطاعات الضريبية المباشرة، سيتحرّك «غربان السوق» ويشيعون الخطاب الإعلامي، الذي يدعو إلى «التقشّف» بوصفه «العلاج» أو «العملية الجراحية» التي لا مفرّ منها للخروج من الأزمات، كلّ الأزمات، من أي نوع كانت.

تستند هذه الأصوات إلى «نظرية» شائعة، تعرّف «التقشف» (بسذاجة مطلقة) على أنه تقليص «طوعي» أو «قمع مالي»، يهدف إلى تخفيض الأجور والأسعار والإنفاق العامّ كشروط لاستعادة «التنافسية» و«التوازن» في الاقتصاد والمالية العامّة. وتقوم هذه «الفكرة» كلّها على مقولة دارجة، لا معنى واضح أو محدّد لها، تُردّد أنّ «المهمّ الآن وفوراً هو المحافظة على الثقة»، أي ثقة أصحاب رأس المال أنهم سيواصلون جني المزيد من العوائد المرتفعة والمجزية على توظيفاتهم واستثماراتهم ومضارباتهم ومشاريعهم وتجاراتهم، لأن البديل عن هذه «الثقة» هو الشكّ والهروب وتركنا نواجه وحدنا مصيرنا المشؤوم.

وفق دعاة التقشّف، لا يمكن الخروج من أي أزمة اقتصادية أو مالية أو نقدية، إلّا عبر تقليص حجم الدولة والحدّ من قدرتها على التدخّل في إعادة توزيع الدخل. فالدولة «المتدخّلة» هي «المرض» الذي يجب القضاء عليه في كلّ الأحوال، كونها «تشوّه الأسواق» وتقضي على حوافز المبادرة الفردية. وبرأيهم، أن ارتفاع الإنفاق العامّ هو من عوارض الورم، الذي يؤدّي إلى مزاحمة القطاع الخاصّ على رأس المال نفسه ومصادر التمويل ويزيد العجز المالي والدين ويقلّص الاستثمار المُنتج... وهكذا! من دون إضافة أي شرح أو تعليل يقوم على الربط بين السبب والنتيجة، ومن دون الاضطرار إلى تقديم أي أدلّة تبيّن لنا أين نجح هذا التقشّف؟ وكيف؟ وفي أي ظروف؟ فالأساس الذي تقوم عليه فكرة التقشّف لا يتصل بـ «الأزمة»، أيا كانت، وإنّما هو أساس أيديولوجي يقوم على كره أي نوع من أنواع الدولة، كلّما تجاوز دورها وظيفة حارس (بوليس) رأس المال الخاصّ والداعم له والضامن لربحيته وتراكمه اللانهائي.

بهذا المعنى، سيكون متوقّعاً أن يوصي صندوق النقد الدولي بـ «التقشّف»، كونه ينتمي فكرياً إلى هذه الأيديولوجيا، وسيكون متوقّعاً أكثر أن يتلقّف رئيس غرفة التجارة محمد شقير أو رئيس جمعيّة تجّار بيروت نقولا الشمّاس أو أي مصرفي أو مضارب أو صاحب عمل هذه التوصية وتحويلها إلى مطلب يرمي إلى تخفيض الأجور في القطاع العامّ بذريعة تخفيض عجز الموازنة، وبذريعة أن كلفة سلسلة الرتب والرواتب، التي أقرّت في العام الماضي، لم تكن «محسوبة»، وقد رتّبت أعباء ضخمة غير قابلة للتحمّل... ولكن المستغرب والمفاجئ هو أن يلقى هذا المطلب صدى واسعاً لدى أوساط من المجتمع والنخب، ويجاهر بعض ممثّلي الأحزاب في السلطة بتأييده، كرئيس تيّار المستقبل سعد الحريري ورئيس التيّار الوطني الحرّ جبران باسيل، أو أن يعيد البعض إنتاجه كشرط من شروط «مساومة» مطلوبة أو «تسوية» تاريخية لا بدّ منها لتوزيع الخسائر بين الجميع وتحمّل المسؤولية المشتركة إزاء ما يهدّدنا!

في الواقع، إذا كان «التقشّف» يعني، في آن واحد، تخفيض عجز الموازنة العامّة والدين العامّ وتحفيز النموّ الاقتصادي وزيادة عرض الوظائف وتكبير الدخل... فهو لم ينجح في أي مكان أو زمان جُرّب فيه، بل بالعكس تماماً، فجميع التجارب تفيد أن «التقشّف» يؤدّي إلى أزمات إضافية أشدّ وطأة على الدولة والمجتمع والاقتصاد، ويزيد عدم المساواة ويركّز الدخل والثروة لدى عدد قليل من الناس غير القادرين على استهلاك القسم الأكبر ممّا يجنونه ويستحوذون عليه، إذ إن «التقشّف» يصيب (قبل أي شيء آخر) من يحتاجون إلى إنفاق الدولة لحمايتهم ورفع مستوى عيشهم وتمكينهم وإشراكهم في الناتج الاجتماعي.

هذا على صعيد عامّ، أمّا في حالة لبنان، فالمثل الشائع يقول «من جرّب المجرّب يكون عقله مخرّب». إذ إن الحكومة اللبنانية جرّبت السياسات التقشّفية، بأشكال مختلفة ومتنوّعة، منذ عام 1998 حتّى اليوم، وعمدت إلى تجميد الأجور لأطول فترة في تاريخ لبنان الحديث، منذ عام 1996 حتّى عام 2012، عندما اضطرت إلى تصحيح الأجور في القطاع الخاصّ النظامي، وعام 2017 عندما اضطرت إلى تعديل سلسلة الرتب والرواتب في ملاكات القطاع العامّ وتصحيح معاشات التقاعد. ففي تلك الفترة، أي فترة «التقشّف» و«تجميد الأجور»، بلغ متوسّط العجز في الموازنة العامّة 12% من الناتج المحلّي الإجمالي، وبلغ 17,8% في عام 2001، ووصل الدين العامّ الحكومي إلى ذروة 180% من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2006، أي أنه كان عند مستوى أعلى بكثير من مستواه في نهاية عام 2017 (148,5% من الناتج المحلّي الإجمالي).

ليس صحيحاً أن «فاتورة الأجور» لموظّفي القطاع العامّ كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي مرتفعة بالمقارنة مع دول مماثلة للبنان، وفق اعتراف البنك الدولي نفسه في أحدث تقاريره، الذي يشير إلى أن «التقشّف» (من دون أن يسمّيه بهذا الاسم) أدّى إلى «تخفيض النفقات الرأسمالية العامّة وحدّ من النموّ المحتمل». وأدّى غياب الحيّز المالي إلى جانب الافتقار إلى الميزانيات الرسمية بين عامي 2005 و2016 إلى انخفاض حادّ في الإنفاق العامّ على المشاريع الرأسمالية، إذ بلغ متوسّطه نحو 1,6% فقط من الناتج المحلّي الإجمالي خلال العقد الماضي، «وهو مستوى يقلّ كثيراً مقارنة بالبلدان الأخرى. ونتيجة لذلك، تدهورت شبكة البنية التحتية وجودتها. لا سيّما النقل وإمدادات المياه والكهرباء»، وهي خدمات مهمّة لرفاه السكان. وعلاوة على ذلك، أدّى انخفاض الاستثمار العامّ في هذه القطاعات إلى التأخّر في سدّ الحاجات ممّا أدّى إلى انخفاض في النموّ الاقتصادي وتدهور عامّ في الظروف المعيشية».

إذاً، هذا ما يفعله «التقشّف»، وهذا ما جُرّبه لبنان على مدى زمني طويل، فهو أدّى إلى تراجع حصّة الأجور من الناتج المحلّي الإجمالي إلى أقلّ من 25%، وهي من أدنى الحصص على الصعيد العالمي. وأدّى إلى ارتفاع مستوى «الحرمان»، وأدّى إلى زيادة سيطرة نسبة الـ 1% من السكّان على أكثر من نصف الدخل وربع الدخل و40% من مجمل الثروة. في حين أن على 99% من السكّان تدبّر أمرهم بالفتات المتبقي، والذي يتضاءل باطراد.

لا شكّ أن هناك أزمة في القطاع العامّ، ولكنها ليست أزمة كلفة أو فاتورة الأجور بل أزمة اقتصاد سياسي. ولا شكّ أن هناك حاجة ملحّة إلى «تسوية» تعيد توزيع الخسائر، ولكن مدخلها هو النظام الضريبي وليس الأجور، فمن يطالب بالتقشّف وتخفيض الأجور هو نفسه الذي بقي معفياً من أي عبء ضريبي حقيقي على أرباحه المحقّقة، وهو الذي حقّق كلّ الأرباح من تمويل عجز الموازنة العامّة وزيادة الدين العامّ ورفع الأسعار، وهو الذي يعرض الآن أن يحلّ محل الدولة في توفير الخدمات المُدرّة للأرباح... لذلك، فإن شعار «شدّ الأحزمة» على الجميع سيبدو مغرياً دائماً وجاذباً، ولكنّه شعار مخادع، ومشكلته أنه يفترض أننا جميعاً نلبس السراويل نفسها ونتمتع بالخصر نفسه، في حين أن ميزان القوى هو الذي يقرّر كيف وكمّ ومن سيشدّ حزامه، ولا ضرورة لتقديم البرهان على أن هذا الميزان مختلّ كلّياً لمصلحة الرابحين دائماً على حساب الخاسرين دائماً.

مؤشر

كيف نقيس فعالية احتياطي العملات الصعبة الحقيقي؟

علي هاشم

يظهر حجم الاحتياطي من العملة الصعبة لدى المصرف المركزي في كثير من التقارير الاقتصادية، كمؤشّر قوّة في سياق الترويج لجهود مصرف لبنان في الحفاظ على سعر الصرف ومتانة النظام المالي. عملياً، يشكّل هذا الاحتياطي حجم السيولة بالعملة الصعبة التي يحتفظ بها مصرف لبنان من ودائع المصارف لديه، والتي تسمح له بالتدخّل في السوق لتوفير الدولار والحفاظ على سعر الصرف، الذي يقوم بتثبيته منذ التسعينيات. وبينما يركّز الإعلام على حجم الاحتياطي الضخم للإشارة إلى قدرة النظام المالي على الصمود في وجه الضغوط المختلفة، أصبح من البديهيات تقديس فكرة العمل الدائم على مراكمة هذا الاحتياطي بأي ثمن، وصار من الطبيعي التركيز على نسبة نموّه السنوية وأهميّتها لامتصاص الصدمات من دون النظر إلى فعاليّة هذا النموّ الحقيقية أو حتى كلفته!

عملياً، لا يوجد كثير من المنطق في مقاربة فعاليّة هذا الاحتياطي من خلال قراءة حجمه كرقم أو حجم نموّه السنوي كنسبة، على طريقة الكثير من النشرات الاقتصادية اللبنانية. فإذا سلّمنا - بمنطق سياسة المصرف المركزي المُعلنة - بأنّ الهدف الفعلي من هذا الاحتياطي هو التحوّط لمستوى الطلب على الدولار مقابل العملة المحلّية خلال الأزمات أو الفترات الضاغطة، فالمنطق الاقتصادي يفرض قراءة هذا الرقم كنسبة من إجمالي الكتلة النقدية بالليرة، خصوصاً أن الطلب على الدولار يتأثّر حكماً بحجم الكتلة النقدية المتوافرة بالليرة اللبنانية في مقابله. وبدل التركيز على حجم نموّ الاحتياطي نفسه، ينبغي النظر إلى تحوّلات نسبته من الكتلة النقدية بالليرة. وتبرز أهمّية هذه المقاربة أكثر وأكثر بالتذكير بأن زيادة هذا الاحتياطي من خلال الهندسات المالية جرى على حساب خلق كتلة نقدية كبيرة بالليرة اللبنانية في السوق. فهل حقّقت هذه الزيادة في الاحتياطي الهدف المُعلن منها فعلاً؟

بين آب/ أغسطس 2016 وأيلول/ سبتمبر 2018، تمكّن المصرف المركزي فعلاً - وكما يبشّر دائماً - من زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية لديه من 40,73 مليار إلى 43,5 مليار دولار، أي بزيادة نحو 2,77 مليار دولار، بفضل الهندسات والعمليات الاستثنائية المستمرّة منذ ذلك الوقت، التي تقوم على منح أرباح وفوائد ضخمة في مقابل امتصاص العملة الصعبة من السوق. لكن نتيجة هذه الهندسات والعمليات الاستثنائية التي أدّت الى نموّ هذا الاحتياطي، ضُخّت سيولة بالليرة اللبنانية في السوق، ما أدّى إلى تضخيم الكتلة النقدية M3 بنحو 13,2 مليار دولار. وبالتالي، بينما يراجع اللبنانيون في نشرات الأخبار نموّ قيمة الاحتياطي «المُطمئنة» بفضل الهندسات «الاستباقية»، يغفلون عن تراجع نسبة الاحتياطي مقابل الكتلة النقدية بالليرة من 32 إلى 30%. فهل حقّقت السياسات التي ركّزت على مراكمة هذا الاحتياطي الأهداف الرسمية المُعلنة؟ وإذا أردنا مقارنة قيمة الاحتياطي مع مستوى الـ M1 للكتلة النقدية بالليرة، الذي يتضمّن الأموال المودعة غبّ الطلب والمتداولة وتشكّل مصدر الطلب الأكثر مرونة وسرعة، يمكن القول إن نسبة تغطية الاحتياطي لهذه الأموال انخفض خلال الفترة نفسها من 6,3 إلى 5,8 مرّات، وهو ما يؤشّر أيضاً على انخفاض فعالية هذا الاحتياطي بمعزل عن أرقام النموّ التي يُتداول بها.
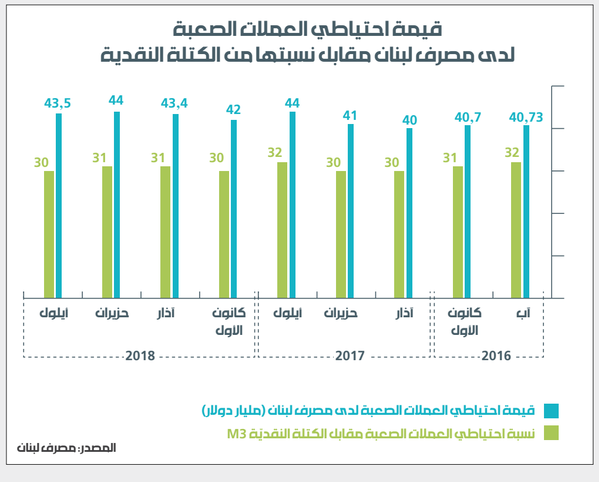
وبمعزل عن عدم تطابق أهداف سياسة مراكمة الاحتياطي مع النتائج التي حقّقتها، لم تمرّ هذه السياسات من دون ترتيب كلفة باهظة على كلّ اللبنانيين، سواء من خلال الفوائد والأرباح الخيالية التي حازتها المصارف في مقابل الاشتراك في دورات الهندسات والعمليات الاستثنائية المتتالية، ومن بينها فوائد وأرباح فورية تحقّقت بمجرّد تنفيذ عمليات سريعة. وعبر إلقاء كلفة على اللبنانيّين من خلال مساهمة كل هذه العمليات في رفع الفوائد التي تتقاضاها المصارف من عمليات التسليف، خصوصاً في ظل توظيفها كميات معتبرة من سيولتها في عمليات مصرف لبنان. أخيراً، يتعاطى الإعلام مع الاحتياطي من العملات الصعبة كما يتعاطى مع أي موجودات نملكها في مواجهة الأزمات. بينما هي الواقع احتياطات متأتّية من توظيفات مصرفية بالعملة الصعبة لدى مصرف لبنان، أي أنها ديون ومتوجّبات على مصرف لبنان بالدولار حتّى لو استعملها في عملياته في السوق. وفي كلّ الحالات، إن توظيفات المصارف الخاصّة لدى مصرف لبنان تتأتّى بدورها من ودائع خاصّة، وستكون بدورها عرضة للطلب والتحوّل خلال الفترات الحسّاسة.